

Distr.: General
29 October 2013
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٤٤ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيلَ إلى سيادتكم طي كتابي هذا
”البيان الخاص المتعلق بمسألة جزر مالفيناس“، الذي اعتمدته مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي
الثالث والعشرون لرؤساء الدول والحكومات المعقود في مدينة بنما في ١٨ و ١٩ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (انظر المرفق).

أرجو ممتنةً التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة
في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماريا كريستينا برسيغال

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

311013 311013 13-53683 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة
مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثالث والعشرون لرؤساء الدول والحكومات،
بنما، ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

بيان خاص بشأن مسألة جزر مالفيناس

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية الأمريكية، المجتمعين في مدينة بنما، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثالث والعشرين:

نؤكد مجدداً ضرورة أن تبادر حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في أقرب وقت ممكن إلى استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سريع للتراث القائم حول السيادة على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المتاخمة لها، في إطار القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ووفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية. وننوه أيضاً بما تبديه جمهورية الأرجنتين من استعداد دائم للحوار.

وفيما يتعلق بما تقوم به المملكة المتحدة من أعمال انفرادية لاستكشاف الموارد المتجددة وغير المتجددة واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها، نشير إلى النداءات التي وجهها المجتمع الدولي من أجل الامتناع، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٩/٣١، عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تسفر عن تغيير الحالة في جزر مالفيناس بشكل انفرادي، ولا تسهم على الإطلاق في التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي.

نشير إلى تعزيز الوجود العسكري في المنطقة المتنازع عليها في حين أن هذا الأمر، وهو ينتهك القرار ٤٩/٣١ المذكور آنفاً، يتنافى في الوقت نفسه مع سياسة التمسك بإيجاد حل سلمي للنزاع القائم على الإقليم بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى القرارات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحث الأمين العام على أن يواصل بذل مساعيهِ الحميدة من أجل استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن.